معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢١٩)

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية

فبراير ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : ١١٧٦٥

بحث

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية

يناير

٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "

"صدق الله العظيم"

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنمية

(مستخلص)

مر المجتمع المصري المعاصر ولا يزال يمر بموجات من التغيرات الجوهرية، هذه التغيرات جعلت المجتمع فى حالة حراك اقتصادي اجتماعي، كثير من هذا الحراك يتضمن إصلاحات كثيرة يمكن أن تتحقق للمواطن المصري عند إتمامها واكتمالها بالشكل الجيد، وكثير من هذه التغيرات السلبية تلبس ثياب الإصلاح ظاهرية وباطنها التخريب، وتؤثر بشكل كبير ليس فقط على التنمية ومستوى المعيشة بل أيضا على أمن وأمان المواطن والوطن.

وتركز هذه الدراسة على تحليل هذه التغيرات على صعيد المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنمية فى المستقبل، وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى إحداث التنمية، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه فى كثير من الأحيان سوء في توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها.

وتشير الدراسة إلى حدوث الكثير من التغيرات الايجابية والسلبية على صعيد المحافظات المصرية، إلا أن العمل التنموى فى مصر وخاصة على المستوى المحلى يتطلب الشفافية والمسئولية وتداول السلطة على كافة المستويات، كما أن المجتمع يحتاج لثورة فكر أساسها التعليم الجيد والإنتاج المطابق للمواصفات والسعر العادل والأجر المجزى للعامل والعدل وعدالة التوزيع.

Changes Economic, social and environmental in the governorates map and their effects on development

(Abstract)

Over the contemporary Egyptian society is still going through waves of fundamental changes, these changes have made the society in economic social mobility, much of this movement includes many reforms can be achieved for the Egyptian citizen when it is completed and completeness as well, and many of these negative changes clothes worn reform virtual interior vandalism, and have a significant impact not only on the development and standard of living but also the safety and security of the citizen and the nation.

This study focuses on the analysis of these changes on the level of the governorates and their impact on development in the future, from the perspective of economic growth does not necessarily lead to bring development, but may be accompanied by or results in many cases, abuse in the distribution of income increases the gap between the poor and the rich, which may lead to serious social and political undesirable.

The study points to a lot of positive and negative changes at the level of the governorates, but the development work in Egypt, especially at the local level requires transparency, accountability and the devolution of power at all levels, and that society needs to be thought of revolution based quality education and production corresponding to the specifications and the price fair and remunerative to the worker and justice and distributive justice.

فريق العمل

الباحث الرئيسي

أ.د. سيد محمد عبد المقصود

الباحث المناوب

أ.د. فريد أحمد عبد العال

فريق البحث

أ.د.خضر أبو قورة

أ.د.لطف الله إمام

أ.د. سلوى محمد مرسى

د. منى عبد العال دسوقى

د. عزة محمد حسن يحيى

د. محمود عثمان

أ. أمل زكريا عامر

أ. عادل محمد أحمد شحاتة

أ. زينب محمد نبيل

أ. إيمان محمد صالح

سكرتارية

السيدة / زكية السيد

السيدة / ابتسام عبد الرحمن

فهرس البحث

اسم الموضوع	ص
أولاً : مقدمة .	٢
الفصل الأول : التغيرات فى نمط توزيع الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٧– ٢٠١٢).	٦
١. تمهيد .	٧
٢. الهيكل المكاني لإجمالي الاستثمارات الموزعة على المحافظات .	٨
٣. الهيكل القطاعي لإجمالي الاستثمارات الموزعة.	١٣
٤. الهيكل القطاعي لإجمالي الاستثمارات الموزعة على المحافظات.	١٥
٥. العلاقة بين السكان والاستثمار على مستوى المحافظات.	٢١
٦. معامل توطن وتمركز الأنشطة الاقتصادية.	٢١
الفصل الثاني: تقييم جدوى المشاريع القومية (إيجابياتها وسلبياتها).	٢٧
١. تمهيد .	٢٨
٢. فلسفة المشاريع القومية..الاستراتيجية والهدف.	٢٩
٣. أهم المشاريع القومية:	٢٩
١/٣ المشروعات الزراعية .	٣٠
٢/٣ المشروعات الصناعية .	٣٣
الفصل الثالث: التغير فى بعض المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية.	٤٦
١. تمهيد .	٤٧
٢. التغير فى عدد السكان.	٤٧
٣. التغير فى توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحافظات.	٤٩
٤. التغير فى نمو السكان.	٥١
٥. التغير فى الحالة التعليمية للسكان.	٥٨
٦. التغير فى الحالة العملية للسكان .	٦٠
٧. التغير فى درجة الفقر.	٦٧
الفصل الرابع: التغيرات الاجتماعية فى خريطة المحافظات المصرية .	٦٩
١. تمهيد .	٧٠
٢. التغير فى الخدمات الاجتماعية.	٧١
٣. التغير فى المساهمة الاجتماعية.	٧٩
٤. التعبير فى بعض الظواهر الاجتماعية.	٨٤
الفصل الخامس: التغيرات البيئية فى خريطة المحافظات المصرية وانعكاساتها على التنمية.	١٠١
١. تمهيد .	١٠٢
٢. نوعية الهواء فى المحافظات.	١٠٣
٣. تأثير تغير المناخ على المحافظات وخاصة محافظات شمال الدلتا.	١١٣
٤. التغير فى توعيه مياه نهر النيل فى المحافظات.	١١٤

٥. التشجير والحدائق فى المحافظات.	١٢٢
٦. التنوع البيولوجى بالمحافظات.	١٢٤
٧. المحميات الطبيعية فى مصر.	١٢٥
٨. إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظات.	١٢٥
الفصل السادس: التغير فى العمران المصري.	١٢٨
١. تمهيد .	١٢٩
٢. التغير في العمران المصري .	١٢٩
٣. تغير العمران الحضري فى مصر .	١٣٠
٤. أهم التغيرات التى طرأت على إقليم القاهرة الكبرى .	١٣١
٥. التغير فى العمران الريفي المصرى .	١٣٨
الفصل السابع: التغير والتطور التشريعي للإدارة المحلية فى مصر.	١٤٢
١. تمهيد .	١٤٣
٢. الإدارة المحلية فى ظل دستور ١٩٧١ .	١٤٣
٣. التغير فى التقسيم الإداري للمحافظات.	١٥٠
٤. المدن الجديدة وموقفها من قراري التقسيم.	١٥٣
٥. التغيرات التشريعية فى قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية.	١٥٤
٦. بعض نتائج التغيرات التشريعية.	١٥٨
٧. التغير فى مجال حقوق الإنسان.	١٦١
٨. التغير فى ثقة المواطن المصري عن بعض مؤسسات الدولة.	١٦٢
الفصل الثامن: رؤية سوسيولوجية لمستقبل التنمية فى مصر.	١٦٥
١. مدخل.	١٦٦
٢. سمات المشكلة البحثية.	١٦٧
٣. ملامح الرؤية السوسيولوجيه لمستقبل التنمية على مستوى المحافظات.	١٦٩
٤. التغير الاجتماعى فى المجتمع المصري ظاهرة اجتماعية مركبه.	١٧١
٥. علاقة التعليم بقضية التغير الاجتماعى فى المجتمع المصري.	١٧٥
الفصل التاسع: فرص الاستثمار المتاحة بالمحافظات لترشيد التنمية.	١٨٠
١. تمهيد .	١٨١
٢. أسس تفعيل الدور الإنمائي للمنظومة الاستثمارية	١٨٢
٣. الفرص الاستثمارية المتاحة بالمحافظات.	١٨٦
النتائج والتوصيات.	١٩٢
النتائج .	١٩٣
التوصيات.	١٩٥
الهوامش المراجع .	١٩٩
ملخص البحث .	٢٠٦

فهرس الأشكال

م	اسم الموضوع	ص
(١-١)	توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١١
(١-٢)	الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة (خاص – عام) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٥
(١-٣)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الزراعة والرى على مستوى المحافظات خلال	١٧
(١-٤)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الصناعة والتعدين على مستوى المحافظات خلال	١٨
(١-٥)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات التنمية البشرية على مستوى المحافظات خلال	١٩
(١-٦)	التغييرات في الهيكل النسبي لاستثمارات الإسكان والمرافق على مستوى المحافظات خلال	٢٠
(١-٧)	منحنى تمركز الاستثمار فى المحافظات (وفقا لعدد السكان) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٤
(١-٨)	منحنى تمركز الاستثمار فى المحافظات (وفقا للمساحة) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٦
(٢-١)	المناطق الصناعية التابعة للمحافظات فى مصر	٣٤
(٢-٢)	مناطق الصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة فى المحافظات المصرية	٣٨
(٣-١)	تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)	٤٨
(٣-٢)	توزيع السكان فى المحافظات عام ٢٠٠٦	٤٩
(٣-٣)	تطور معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)	٥٢
(٣- ٤)	التغير فى حجم الهجرة الداخلية بالجمهورية طبقا للنوع بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦	٥٣
(٣- ٥)	التغير فى معدل الهجرة الداخلية بالجمهورية طبقا للنوع بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦	٥٤
(٣-٦)	التغير فى صافى الهجرة الداخلية فى محافظات مصر بين تعدادى ١٩٩٦و٢٠٠٦ .	٥٥
(٣-٧)	التغير فى صافى الهجرة الداخلية فى محافظات مصر بين تعدادى ١٩٩٦و٢٠٠٦	٥٧
(٣-٨)	نسبة المتعلمين فى المحافظات المصرية عام ٢٠٠٦	٦٠
(٣- ٩)	تطور معدلات البطالة على المستوى القومى خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦)	٦٤
(٣-١٠)	مستوى البطالة فى المحافظات عام ٢٠٠٦	٦٥
(٦ ٠-١	موقع القاهرة من أكبر دول العالم في حجم السكان	١٣١
(٦ -٢)	التوسع العمراني لإقليم القاهرة الكبرى	١٣٢
(٦ -٣)	نمو المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى	١٣٤
(٦- ٤)	مخطط القاهرة الكبرى وتوزيع المدن الجديدة حول القاهرة	١٣٦
(٦- ٥)	توزيع المدن والتجمعات الجديدة على مصر	١٣٧
(٦ -٦)	المخطط العام المستقبلى لمدينة السادس من أكتوبر	١٣٨
(٦- ٧)	ارتباط نمو التجمعات الريفية بالمجارى المائية وطرق النقل	١٣٩
(٦ -٨)	التعدى على الأراضى الزراعية لتوفير المسكن والخدمات	١٤٠
(٦- ٩)	التحول فى نمط المسكن من النمط الريفى إلى النمط الحديث	١٤٠
(٦-١٠)	نموذج للمخططات الإستراتيجية لإحدى القرى المصرية	١٤١

فهرس الجداول

م	اسم الموضوع	ص
(١-١)	توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٠
(١-٢)	الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات (خاص – عام) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٤
(١-٣)	الهيكل القطاعى لاجمالى الاستثمارات الموزعة على المحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	١٦
(١- ٤)	معامل توطن الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)	٢٢
(١-٥)	معامل تمركز الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات (وفقا لعدد السكان) للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٣
(١-٦)	معامل تمركز الأنشطة الاقتصادية فى المحافظات (وفقا للمساحة) للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٢٥
(٢-١)	توزيع المناطق الصناعية على مستوى المحافظات ٢٠٠٨	٣٥
(٢- ٢)	توزيع المناطق الصناعية من حيث المساحة والاستثمارات وفرص العمل بها فى المدن الجديدة	٣٦
(٢- ٣)	جملة المشروعات بمجمعات الصناعات الصغيرة موزعة على مستوى المحافظات عام ٢٠٠٧	٤٠
(٢- ٤)	برنامج الألف مصنع كبير حتى نوفمبر ٢٠٠٨	٤١
(٢ -٥)	العمالة والمنشآت والاستثمارات التى أتاحها برنامج سوق الأعمال المتوسطة حتى ٢٠٠٨	٤٢
(٢-٦)	العمالة والمنشآت والاستثمارات التى أتاحها برنامج سوق الأعمال الصغيرة حتى ٢٠٠٨	٤٣
(٣- ١)	تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)	٤٨
(٣-٢)	التغيرات فى توزيع سكان محافظات مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)	٥٠
(٣-٣)	معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)	٥١
(٣- ٤)	التغير فى حجم الهجرة الداخلية ومعدلاتها بالجمهورية طبقا للنوع بين تعدادى ١٩٩٦و٢٠٠٦.	٥٣
(٣- ٥)	التغير فى عدد المهاجرين من وإلى محافظات الجمهورية بين تعدادى ١٩٩٦ و٢٠٠٦	٥٥
(٣- ٦)	التغير فى عدد سكان الحضر والريف فى مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)	٥٨
(٣- ٧)	التغير فى الأميين والمتعلمين فى محافظات مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)	٥٩
(٣ - ٨)	الحالة العلمية للسكان فى المحافظات المصرية ٢٠٠٦	٦٢
(٤- ١)	التوزيع النسبى للملتحقين بالتعليم الابتدائى والاعدادى حسب المحافظة عامى ١٩٩٦و٢٠٠٦	٧٥
(٤ - ٢)	تطور عدد المعينات فى مجلس الشورى خلال الفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٧)	٨٤
(٥-١)	المتوسطات السنوية للجسيمات الكلية العالقة (T.S.P) بالمحافظات للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)	١٠٦
(٥ -٢)	متوسط التركيز السنوى للرصاص (pb) فى بعض المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)	١٠٨
(٥-٣)	المتوسطات السنوية للدخان وغاز ثانى أكسيد الكبريت فى المحافظات خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٧	١٠٩
(٥-٤)	المتوسط السنوى لتركيز الأوزون الأرضى (O٣) خلال الفترة (٢٠٠-٢٠٠٨)	١١١
(٥ - ٥)	متوسط تركيز أول أكسيد الكربون السنوى لعام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦	١١١
(٥ - ٦)	المتوسط السنوى لتركيز غاز ثانى أكسيد النيتروجين للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨	١١٢
(٥ - ٧)	المتوسط السنوى للأكسجين الذائب والممتص لمياه نهر النيل للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)	١١٦
(٥ - ٨)	المتوسط السنوى للأكسجين الذائب والممتص فى مياه نهر النيل للفترة (٢٠٠٠– ٢٠٠٧)	١١٧
(٥ - ٩)	الأسباب التى تؤدى إلى تدهور البيئة الساحلية من وجهة نظر المحافظات الساحلية عام ٢٠٠٥	١١٨
(٥-١٠)	مساحة الحدائق والمتنزهات العامة بالمدن طبقا للمحافظات خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦	١٢٣
(٥-١١)	كميات المخلفات الصلبة المتولدة يوميا وكفاءة الجمع والتراكمات خلال عام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٦	١٢٦
(٥-١٢)	المخلفات وإعادة تدوير قش الأرز فى بعض المحافظات للفترة (٢٠٠٦–٢٠٠٨)	١٢٧
(٧ - ١)	تطور نتائج الانتخابات البرلمانية فى أعوام ٢٠٠٠،٢٠٠٥ مقارنة بنتائج ١٩٩٥	١٦١
(٩ - ١)	فرص الاستثمار المتاحة بالأقاليم والمحافظات	١٨٨

مقدمة الدراسة

"التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنميه"

١- مقدمة:

شهد المجتمع المصرى العديد من الظواهر والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العقود الأخيرة، هذه الظواهر ذات أثر كبير على الأداء العام للدولة، والذى يتضح فى حدوث تغير هيكلى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية، تظهر واضحة على مستوى المحافظات نظراً للتفاوتات الكبيرة فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى بين محافظات مصر الحضريه والريفيه والصحراوية، وكان أبرز تلك التغيرات مايلى:

- تضاعف عدد السكان بمقدار ٣.٨ مرة خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)، وقد صاحب ذلك تيارات هجرة من المحافظات الزراعية إلى المحافظات الحضرية، مما أدى الى زيادة سكان تلك المحافظات وارتفاع الكثافة السكانية بها وما ترتب عليه من مشاكل الازدحام والضغط على المرافق، وقد **أدى ذلك إلى** ظهور أنماط من السكن المتدنى (العشوائيات) بداية على أطراف المدن ثم سرعان ما تضاعفت أعدادها وزاد عدد سكانها ليمثلون شريحة كبيرة من المجتمع المصرى، وما ارتبط بهذه النوعية من السكن من تدهور القيم الاجتماعية وتركز الفقر فيها.
- زادت الاستثمارات الحكومية فى التنمية البشرية والمرافق والخدمات على مستوى المحافظات بعد أن كانت المحافظات الحضرية تستأثر بمعظم الاستثمارات، وقد أدى ذلك إلى حدوث تحسن نسبى فى الخدمات المقدمة على الصعيد المكانى الإدارى، إلا أن ظروف المجتمع المصري وسياساته وإمكانياته وقيمه خلال سنوات طويلة هي التي أفرزت المستويات الحالية للخدمات.
- تغيرت بنية النشاط الاقتصادى والإجتماعى على مستوى المحافظات بشكل ملحوظ، مما أدى إلى نشأة العديد من المدن والمناطق الصناعية التابعة للمحافظات واتجاه النشاط الصناعى الى هذه المدن، كما شهد الهيكل الاقتصادى نهضة سياحية غير مسبوقة، وكذلك الأنشطة الاستخراجية، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو توسيع الرقعة الزراعية، حيث التوسع فى استصلاح الاراضى الجديدة خاصة فى المناطق الصحراوية (توشكى – شمال سيناء – النوبارية....).
- هذا وقد كان للبعد البيئى دور جيد يبذل فيه جهود كبيره لتحسين حاله البيئه على مستوى المحافظات وخاصه تحسين الهواء وجمع القمامه وزيادة درجة النظافة.

٢- أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة من أنها تركزعلى دراسة وتحليل التغيرات الايجابية والسلبية التى حدثت فى خريطة المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنميه فى المستقبل، وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لايؤدي بالضرورة إلى إحداث التنمية الشاملة وتحسن نوعية الحياة، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه فى كثير من الأحيان سوء في توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويظهر ذلك بوضوح فى تركز للثروة والعوائد والنفوذ في يد الطبقات العليا من المجتمع، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها من جانب الفقراء.

ويزيد من أهمية البحث ماتشير إليه استطلاعات الرأى بين سكان المحافظات إلى أن ثمار التنمية لم يستفد منها المواطن العادي وذلك بالرغم من الجهود المبذولة، مما أدى إلى تفاقم العديد من المشاكل، وزيادة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات، وقد أدى ذلك إلى تفاقم العديد من مشاكل التنمية الشامله.

٣- أهداف البحث:

يهدف البحث الى رصد وتحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المحافظات المصرية بهدف طرح رؤية مستقبلية جديدة تتمثل فى بعض فرص الإستثمار والتنميه ذات الأثر التنموى الجيد الذى يؤدى الى إحداث التنمية فى المحافظات، تعتمد علي مبدأين أساسيين وثيقي الصلة ببعضهما البعض :

- **المبدأ الأول:** العدالة، وتكافؤ الفرص فى تحقيق مستويات الخدمات وإتاحتها بقدر متساو للجميع وإعادة توزيع الموارد.
- **المبدأ الثاني:** محاولة تحقيق الاتزان النسبى بين الأقاليم المختلفة من خلال إعطاء فرصة أفضل لرفع المعدلات الحالية للتنميه في المناطق الفقيرة والمتدهورة، في محاولة لتقليل الفجوة الحالية بين المناطق المختلفة.

ووصولا إلى هذا الهدف فإن الدراسة قد حددت مجموعة من الأهداف الفرعية، تشمل:

- رصد وتقييم التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئيه الاساسيه أو البعض منها الذى قد يكون له تأثير قوى على الأداء الاقتصادى والاجتماعى للمحافظات المصرية، خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٧/٢٠٠٦)، وبيان مدى استفادة السكان من هذه التغيرات، تحديد نوعية ودرجة هذه التغيرات وعناصرها الحاكمة ورصد أهم العوامل والمتغيرات المتسببة في ذلك.

- صياغة رؤية استراتيجيه مستقبلية لإعاده تخصيص الاستثمارات على مستوى المحافظات، فى ضوء المؤشرات الاقتصاديه والاجتماعيه.
- وضع خريطه لمجموعه من فرص الأستثمار الجديد التى يمكنها ان تحدث تغير هيكلى يؤدى لتحسين الاداء الإقتصادى للمحافظات.

٤- المنهجية:

استلزم تحقيق أهداف الدراسة اتباع المنهج التحليلى الوصفى مع استخدام بعض الأساليب التحليلية، المدعمة بالمعلومات الموثقة من دراسات ومعلومات رسمية موثوقة سواء منشورة أو نتائج بحوث ومشاهدات وتحليل علمى، وقد تم تحديد الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧- ٢٠٠٧/٢٠٠٦)، كما تم مراجعة الدراسات والتجارب السابقة في تنمية هذه المحافظات والوقوف على أوجه القصور فيها والاستفادة من نتائجها السابقة.

وقد استلزمت طبيعة البحث التعرف على الانجازات والتحديات التى تعوق عملية التنمية، مما تطلب إجراء بعض الزيات الميدانية الاستطلاعية لمحافظات الاسكندرية، بورسعيد، الاسماعيلية، السويس، الغربية والمنيا، لاستطلاع رأى عينة من السكان والمسئولين عن جهود التنمية التى تمت خلال السنوات الماضية، والمشاكل التى يعانى منها السكان، وكذلك تجميع البيانات اللازمة للدراسة.

٥- محتويات الدراسة:

ركز الفصل الأول من البحث على دراسة التغيرات فى نمط توزيع الاستثمارات، بهدف توضيح الجهود المبذولة على الصعيد المكاني وبيان مدى استفادة السكان من هذه التغيرات، وقد تناول الفصل **الثاني** بالتقييم لجدوى بعض المشاريع القومية الكبرى، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة، أما الفصل **الثالث** فقد اهتم بدراسة بعض المتغيرات الديموجرافية والاقتصادية وانعكاساتها على جهود التنمية، مع التركيز على بعض المتغيرات المتعلقة بقوه العمل والبطالة والفقر والمرأة، وبيان آثارها علي مسار التنمية. ويرصد الفصل **الرابع** أهم اتجاهات التغيرات الحادثة لبعض الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان، وتحديد مدي عدالة استفادة المواطنين في المحافظات المختلفة من تلك الخدمات، مع التركيز على مجالات التعليم والصحة)، كما يرصد لأهم المشكلات الاجتماعية المصاحبة ومدى ارتباطها بمحافظات وأقاليم بعينها (تحديداً: تدني معدلات المشاركة – مشكلة الفقر). وقد استهدف الفصل **الخامس** رصد وتقييم بعض التغيرات البيئية فى المحافظات المصرية والتى تؤثر سلبا أو إيجابا على عمليات التنمية. كما يرصد الفصل **السادس**

لأهم مظاهر التغير في العمران المصري، خاصة فيما يتعلق بحجم التغيرات الحضرية الأكثر تأثيراً على عمليات التنمية، وما يرتبط بها من نشأة المدن الجديدة من ناحية، وانتشار المناطق المتدهورة وما يرتبط بها من مشاكل من ناحية أخرى. كما تناول الفصل **السابع** من الدراسة بالرصد والتحليل للتغيرات فى التشريعات المرتبطة بالمشاركة السياسية والإدارة المحلية، لبيان انعكاساتها على قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية. وقد حاولت الدراسة فى الفصل **الثامن** طرح رؤية سوسيولوجية لمستقبل التنمية فى مصر لمعالجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية، وذلك انطلاقا من خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصري، مما يسهم فى تعظيم مخرجات جهود التنمية المتكاملة والمستدامة. كما رصد الفصل **التاسع** بالتحليل لفرص الاستثمار المتاحة، بهدف الإفصاح عن تعظيم جهود التنمية وتقليل حدة التفاوتات بالمحافظات المصرية

الفصل الأول

التغير فى البعد المكانى للإستثمار فى خطط التنميه
" التغيرات فى نمط توزيع الإستثمارات "

الفصل الأول

التغير فى البعد المكانى للإستثمار فى خطط التنميه

" التغيرات فى نمط توزيع الاستثمارات "

١- تمهيد:

شهد المجتمع المصرى تغيرات جوهرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ظهرت بوادر هذه التغيرات في السبعينات من القرن الماضى، وتطورت بدرجات متفاوتة حتى أوائل التسعينيات من نفس القرن، ووصولاً إلى المرحلة الحالية التى يتجه فيها النظام الاقتصادى تجاه اقتصاديات السوق، وقد تطلب ذلك وجود منهج علمى جديد يرتكز على تداخل وتشابك وتكامل جميع عوامل الإنتاج الممكنة المتاحة والمحتملة من اقتصادية واجتماعية ومكانية وبيئية وسياسية وتشريعية وقانونية وتنظيمية ...الخ. بهدف دفع المجتمع لملاحقة التطورات العالمية الهائلة ومسايرة لغة العصر في مجالات التنمية والرقى والتقدم.

وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ٣٢ سنة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧، بشأن تقسيم الحيز المصرى إلى أقاليم تخطيطية، والبدء بنظام التخطيط الإقليمى منذ صدور قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ سنة ١٩٧٩، إلا أن خطة الدولة على الرغم من تسكين مشروعاتها جغرافياً، إلا أنها لازالت تنفذ مركزياً وإلى حد كبير، وذلك على الرغم من تبنى كلا من خطتى التنمية الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٦/٢٠٠٧) والسادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) رؤية مستقبلية لمنهجية العمل التخطيطى لتحقيق التنمية الإقليمية في إطار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، والتى أدت إلى ضرورة البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموى، مما أسهم فى تنامى دور التخطيط الإقليمى (لا مركزية التخطيط) في إطار الخصخصة ونظام السوق، بحيث تحدد المشاكل ويتم حصر الموارد ثم توضع الأولويات حسب إحتياجات المحليات في إطار سياسات الدولة الاسترشادية.

وهذا يدعو أن يكون بجانب الإصلاحات الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى الآن، أن تجرى بالضرورة إصلاحات موازية في العلاقات بين المستوى المركزى والمستوى المحلى. فالتنمية من أسفل إلى أعلى هى المدخل الذى أصبح أكثر مواءمة لتنمية المجتمع المصرى لما يتيحه من وسائل وسبل للتعرف على طبيعة وحجم المشكلات القائمة والمتوقعة في المجتمع المحلى ومن ثم توفير حلول ملائمة لها. فضلاً عما يقدمه من وسائل لإرساء وترسيخ قواعد

ممارسة العمل الديمقراطى وفض الاشتباك المتوقع بين مجموعات المصالح الخاصة التى تقترن بالضرورة بالنظام الاقتصادى الجديد. إذ أن تدعيم قدرات الأقاليم والمحليات يعتبر إضافة إلى امكانيات الدولة فيما يختص بترشيد القرارات والتقليل من الضياعات ودفع عجلة التنمية والعمل الإدارى والتنظيمى للدولة.

ويلعب التخطيط الإقليمي دوراً رئيسياً وحاسماً كأحد الركائز الهامة للخطة القومية، حيث أن عمليات التنمية تتميز بعدم القابلية للتجزئة، فالحياة الاقتصادية والاجتماعية لها مدار متداخل يتحقق بمراعاة التوازنات المختلفة ومن أهمها التوازن المكانى في خلق وتوزيع الناتج الكلى لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإغفال البعد المكانى سوف يؤدى إلى نتيجة حتمية وهى قصور النموذج الكلى للنمو عن تحقيق أهداف التنمية وتوازنها. إذ يمكن من خلال التعامل مع البعد الإقليمى زيادة الإنتاج وخلق الدخل عن طريق التعرف على المتاح من عوامل الإنتاج وتوزيع هذا الدخل وعوامل التنمية فضلاً عن التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسكان كل إقليم وتحفيز قدراتهم على المشاركة في العملية التنموية.

٢- الهيكل المكانى لاجمالى الاستثمارات الموزعة على المحافظات:

وفي ظل ما تم الإشارة إليه من الظروف المحيطة بالنواحى الإقليمية في مصـــر فإن استراتيجية التنمية الإقليمية في الخطط الخمسية للفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٧) قد إرتكزت على عدة محاور أساسية تتضمن الآتى:

- الاهتمام بالمواطن المصرى أينما كان ووقتما كان على أرض مصر، وذلك لأحداث توازن سكانى واقتصادى /اجتماعى ومكانى على الحيز المصرى، باعتبار أن المواطن الهدف الأول والأخير من عملية التنمية وهو أيضا وسيلتها.

- الخروج بالمجتمع المصري من دائرة التخطيط القطاعى التى كان ينتهجها، ويبدأ بفتح الباب على مصرعيه لامعان الفكر والخيال فيما يمكن أن يبدعه الإنسان في موقعه بعيداً عن الانطلاق من مجرد الممكن المتعارف عليه اقتصادياً في قاموس الاقتصاد المصرى الحالى، ذلك أن مدخل الاهتمام بالحيز المصرى يعتبر مدخلاً لتفاعل البشر مع الموقع لتأصيل التنمية الإقليمية. وهو مدخل مختلف تماماً عن مدخل الاهتمام بالبعد المكانى لتوطين المشروعات - القطاعات - بالشكل الذى كان يتم من قبل.

- التوسع في الأرض الجديدة غير المستغلة استغلالاً اقتصادياً جيداً لإقامة أنشطة اقتصادية واجتماعية ومناطق توطن بشرى لها نفس مؤهلات الحياة في المجتمعات المأهولة تقليدياً،

وذلك لمواجهة الزيادة السكانية والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى تواجه المجتمع المصري.

- تعتبر المدن وما يشملها من خصائص التحضر آلية من آليات التنمية فى مستوياتها المختلفة، وأن تجاهل هذا الدور ساهم في كثير من المشاكل لا تزال تواجه المجتمع، من أهمها القصور في النمو الاقتصادي، والخلل في النمو الحضرى وترتيب المدن، مما أدى إلى إحداث عدم التوازن في توزيع الأنشطة والسكان، ووجود مناطق عشوائية حول المدن وداخلها ووجود جيوب للفقر بها، فضلاً عن مشاكل الإسكان وبالذات للطبقات المهمشة والفقيرة.

<u>تتضح من المحاور السابقة أن استراتيجية التنمية الإقليمية استهدفت مايلى:</u>

- تحسين نوعية الحياه لجميع البشر على أرض مصر من ناحية، وزيادة مساهمتهم في العملية الإنتاجية من ناحية أخرى. إذ أن الإنسان يجب أن يوضع في مركز الصدارة وأن يتم التركيز ليس فقط على وسائل التنمية ولكن أيضاً على غايات التنمية.
- اختيار أفضل الإستراتيجيات المناسبة للظروف المصرية للانتشار على الحيز المكانى.
- وضع إطار عام لإستراتيجية ضبط ظاهرة التحضر ونمو المدن، حيث تبرز مشكلة النمو الحضرى غير المخطط في مصر أثارها السلبية على النمو الاقتصادى المكانى.

<u>وقد استلزم تنفيذ المحاور السابقة زيادة فى الاستثمارات المعتمدة والمنفذة على خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى مشروعات التنمية، خاصة فى المجالات الانتاجية وقطاع الإسكان، مما أسهم فى ارتفاع نسبة مساهمته فى جهود التنمية، وقد أدى ذلك إلى إعادة الحيوية فى شرايين الإقتصاد الوطنى،مما أسهم فى تجديد البنية التحتية (الكهرباء، الصرف الصحى، المطارات، السكك الحديدية)، وتحسين مستوى الخدمات (التعليم والصحة)، إلى جانب إقامة مجتمع المعرفة من خلال التنمية التكنولوجية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية السلعية (الزراعة والصناعة) وتطوير المنشآت السياحية .</u>

ويوضح الجدول رقم (١-١) والشكل رقم (١-١) جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، والتى تصل إلى نحو ٨٣٠.٨ مليار جنيه، ٣٤.٩% منها استثمارات حكومية، نفذ منها نحو ٣٢٠.٩ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٧/ ٢٠٠٢)، ونحو ٥٠٩.٩ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧)، نفذ القطاع الخاص نحو ٦٥.١% منها.

جدول رقم (١-١)
توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات
خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

بالمليار جنيه

المحافظات	الخطة الخمسية ٩٧-٢٠٠٢				الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧				جملة الاستثمارات خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧			
	جملة	حكومى	خاص	الخاص % من الإجمالى	جملة	حكومى	خاص	الخاص % من الإجمالى	جملة	حكومى	خاص	الخاص % من الإجمالى
القاهره	٣٩.٦	٢٤.٩	١٤.٧	٣٧.٠	٦٥.١	٢٩.١	٣٦.٠	٥٥.٢	١٠٤.٧	٥٤.١	٥٠.٦	٤٨.٤
الجيزه	١٣.٨	٦.٦	٧.٢	٥١.٩	٣٠.٩	٩.٨	٢١.١	٦٨.٤	٤٤.٧	١٦.٤	٢٨.٣	٦٣.٣
القليوبيه	٦.٠	٤.١	١.٩	٣١.٩	١٩.٣	٧.٩	١١.٤	٥٩.٠	٢٥.٣	١٢.٠	١٣.٣	٥٢.٥
إقليم القاهرة	٥٩.٤	٣٥.٧	٢٣.٧	٤٠.٠	١١٥.٣	٤٦.٨	٦٨.٥	٥٩.٤	١٧٤.٧	٨٢.٥	٩٢.٢	٥٢.٨
الاسكندرية	٢٧.٧	٧.٩	١٩.٨	٧١.٤	٤٠.٧	١٣.٣	٢٧.٤	٦٧.٣	٦٨.٤	٢١.٢	٤٧.٢	٦٩.٠
البحيرة	١١.١	٤.٢	٦.٩	٦٢.٦	٢٨.٧	٧.٧	٢١.٠	٧٣.٢	٣٩.٨	١١.٨	٢٨.٠	٧٠.٢
مطروح	١٠.٠	٢.٧	٧.٣	٧٣.٠	٧.٠	٤.٦	٢.٤	٣٣.٨	١٧.٠	٧.٣	٩.٧	٥٦.٩
إقليم الاسكندرية	٤٨.٧	١٤.٨	٣٣.٩	٦٩.٧	٧٦.٤	٢٥.٦	٥٠.٨	٦٦.٥	١٢٥.١	٤٠.٤	٨٤.٧	٦٧.٧
المنوفية	١٢.٩	٢.٢	١٠.٧	٨٢.٩	١٥.٥	٤.٤	١١.١	٧١.٦	٢٨.٤	٦.٦	٢١.٨	٧٦.٧
الغربية	٤.٦	٢.٣	٢.٣	٥٠.٤	١٧.٢	٥.٣	١١.٩	٦٩.٠	٢١.٨	٧.٦	١٤.٢	٦٥.١
كفر الشيخ	٥.٠	٢.٧	٢.٣	٤٥.٥	١٢.٠	٤.٨	٧.٢	٦٠.٠	١٧.٠	٧.٥	٩.٥	٥٥.٧
دمياط	٣.٦	١.٧	١.٩	٥٢.٨	١٨.١	٢.٩	١٥.٢	٨٤.٠	٢١.٧	٤.٦	١٧.١	٧٨.٨
الدقهلية	٥.٩	٣.٦	٢.٣	٣٨.٣	٢٧.٧	٧.٧	٢٠.٠	٧٢.٤	٣٣.٦	١١.٣	٢٢.٣	٦٦.٤
إقليم الدلتا	٣٢.٠	١٢.٥	١٩.٥	٦٠.٨	٩٠.٥	٢٥.١	٦٥.٤	٧٢.٣	١٢٢.٥	٣٧.٦	٨٤.٩	٦٩.٣
شمال سيناء	١٣.٨	٣.٣	١٠.٥	٧٦.٢	١٠.٣	٨.١	٢.٢	٢١.٢	٢٤.١	١١.٤	١٢.٧	٥٢.٧
جنوب سيناء	١٤.٦	٢.٩	١١.٧	٨٠.٣	٨.٣	٣.١	٥.٢	٦٢.٧	٢٢.٩	٦.٠	١٦.٩	٧٣.٩
بورسعيد	٣.٨	٣.٨	٠.٠	٠.٧	١٦.٥	٤.٤	١٢.١	٧٣.٣	٢٠.٣	٨.٢	١٢.١	٥٩.٧
الاسماعيلية	٤.٩	٤.٧	٠.٢	٤.٧	٧.٩	٥.٢	٢.٧	٣٣.٦	١٢.٨	٩.٩	٢.٩	٢٢.٦
السويس	٢٦.١	٣.٨	٢٢.٣	٨٥.٣	١١.٧	٤.١	٧.٦	٦٥.٣	٣٧.٨	٧.٩	٢٩.٩	٧٩.١
الشرقية	٧.٩	٣.٨	٤.١	٥٢.٠	٢٥.١	٧.٦	١٧.٥	٦٩.٦	٣٣.٠	١١.٤	٢١.٦	٦٥.٤
إقليم القناة	٧١.١	٢٢.٢	٤٨.٩	٦٨.٧	٧٩.٨	٣٢.٥	٤٧.٣	٥٩.٢	١٥٠.٩	٥٤.٨	٩٦.١	٦٣.٧
بنى سويف	٧.٧	٢.٩	٤.٨	٦٢.٠	١٢.٨	٥.٠	٧.٨	٦٠.٩	٢٠.٥	٧.٩	١٢.٦	٦١.٣
الفيوم	٧.٩	٢.٠	٥.٩	٧٤.٧	١٢.٥	٣.٨	٨.٧	٦٩.٥	٢٠.٤	٥.٨	١٤.٦	٧١.٥
المنيا	١٠.٢	٢.٣	٧.٩	٧٧.٦	١٧.٠	٥.٤	١١.٦	٦٨.٥	٢٧.٢	٧.٦	١٩.٦	٧١.٩
إقليم شمال الصعيد	٢٥.٨	٧.٢	١٨.٦	٧٢.٠	٤٢.٣	١٤.٢	٢٨.١	٦٦.٥	٦٨.١	٢١.٤	٤٦.٧	٦٨.٦
اسيوط	١١.٤	٢.٥	٨.٩	٧٨.٢	١٦.٨	٤.٩	١١.٩	٧٠.٩	٢٨.٢	٧.٤	٢٠.٨	٧٣.٨
الوادى الجديد	١٢.٩	٢.٤	١٠.٥	٨١.٣	٨.٤	٣.١	٥.٣	٦٢.٩	٢١.٣	٥.٥	١٥.٨	٧٤.١
إقليم أسيوط	٢٤.٣	٤.٩	١٩.٤	٧٩.٨	٢٥.٢	٨.٠	١٧.٢	٦٨.٣	٤٩.٥	١٢.٩	٣٦.٦	٧٣.٩
سوهاج	١١.٠	٢.٠	٩.٠	٨٢.١	١٩.١	٥.١	١٤.٠	٧٣.٦	٣٠.١	٧.٠	٢٣.١	٧٦.٧
قنا	١١.٦	٢.١	٩.٥	٨١.٩	١٦.٠	٦.٠	١٠.٠	٦٢.٤	٢٧.٦	٨.١	١٩.٥	٧٠.٦
مدينة الاقصر	٧.١	٠.٦	٦.٥	٩١.٧	٥.٠	٠.٧	٤.٣	٨٦.٤	١٢.١	١.٣	١٠.٨	٨٩.٥
اسوان	١٢.٢	٦.٦	٥.٦	٤٥.٧	١٧.٧	٩.٩	٧.٨	٤٣.٩	٢٩.٩	١٦.٦	١٣.٣	٤٤.٦
البحر الاحمر	١٧.٦	٢.٥	١٥.١	٨٥.٥	٢٢.٦	٥.٣	١٧.٣	٧٦.٦	٤٠.٢	٧.٨	٣٢.٤	٨٠.٥
إقليم جنوب الصعيد	٥٩.٥	١٣.٨	٤٥.٧	٧٦.٨	٨٠.٤	٢٧.٠	٥٣.٤	٦٦.٥	١٣٩.٩	٤٠.٨	٩٩.١	٧٠.٩
اجمالى عام	٣٢٠.٩	١١١.١	٢٠٩.٨	٦٥.٤	٥٠٩.٩	١٧٩.٢	٣٣٠.٧	٦٤.٩	٨٣٠.٨	٢٩٠.٤	٥٤٠.٤	٦٥.١

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

شكل رقم (١-١)

توزيع الاستثمارات المنفذة على مستوى الأقاليم والمحافظات

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)

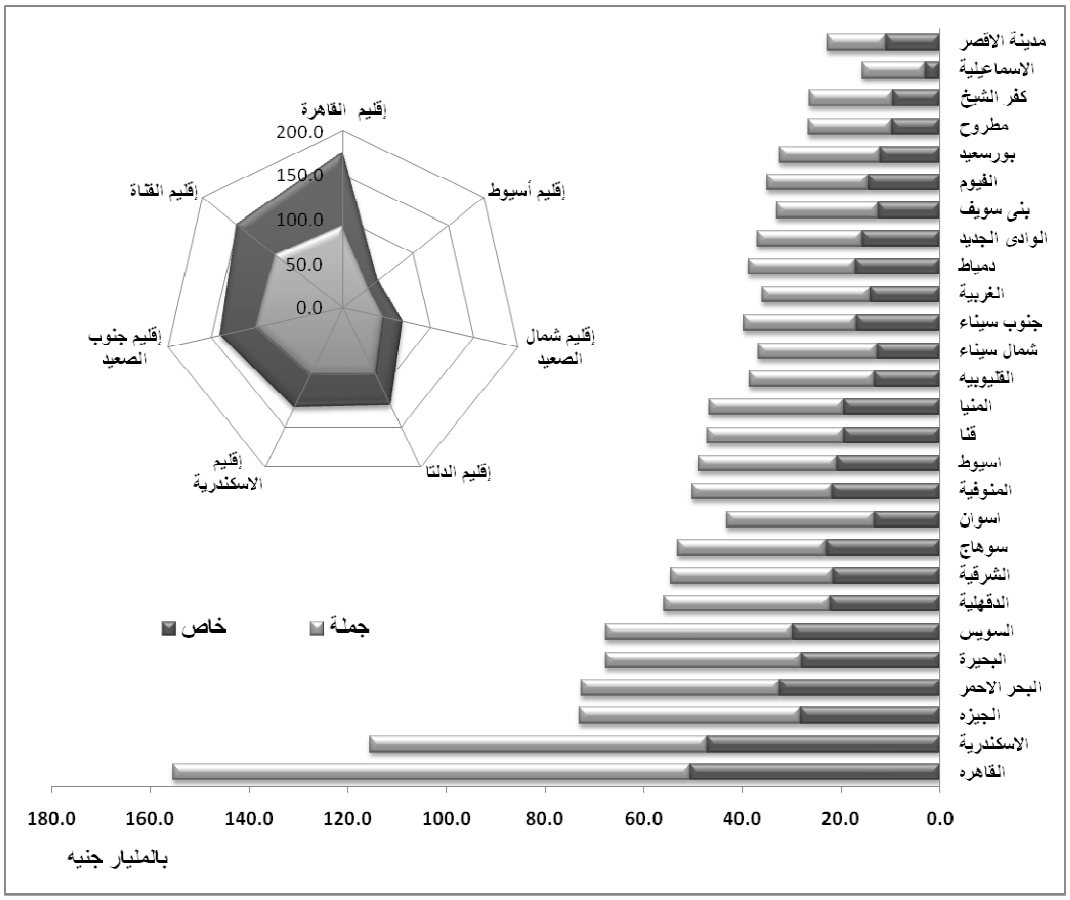

<u>وبتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٧/٢٠٠٧)، على النحو المبين بالجدول والشكل السابقين يتضح الآتي:</u>

- احتلت محافظات الصعيد المرتبة الأولى فى أولويات الاستثمار خلال هذه الفترة، حيث حصلت على استثمارات قدرها ٢٥٧.٥ مليار جنيه تمثل نحو ٣١.٠% من إجمالى استثمارات الموزعة للمحافظات، ويرجع وذلك إلى الظروف السياسية الداخلية التى أثرت على الأمن الداخلى مما دعى الدولة للاتجاه الى تنمية محافظات الوجه القبلى والاهتمام بالخدمات الانتاجية والاجتماعية، بالإضافة إلى دخول القطاع الخاص فى انشاء المشروعات مما دعى الدولة إلى زيادة مخصصات قطاع الخدمات الانتاجية بصورة اكبر منها لدعم قطاع الخدمات الاجتماعية كحافز للمستثمرين لتوطين استثماراتهم فى هذه المناطق وبالذات السياحية، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى نحو ٧٠.٨% من